

Distr.: General
6 November 2017
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨٠٨٥، المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في ميانمار"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يدين مجلس الأمن الهجمات التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أركان على قوات الأمن في ميانمار في ٢٥ آب/أغسطس في ولاية راخين، ويعرب عن قلقه البالغ إزاء ما ورد من تقارير تفيد بأنه مسؤول عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

"ويدين مجلس الأمن بشدة أعمال العنف الواسعة النطاق التي تشهدها ولاية راخين في ميانمار منذ ٢٥ آب/أغسطس، والتي أدت إلى نزوح أكثر من ٦٠٧ ٠٠٠ شخص بشكل جماعي، معظمهم من أبناء طائفة الروهينغيا.

"ويعرب مجلس الأمن كذلك عن قلقه البالغ إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في ولاية راخين في ميانمار، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها قوات الأمن في ميانمار، وخاصةً ضد أبناء طائفة الروهينغيا، والتي يدخل فيها استخدام القوة والترهيب بشكل منهجي، وقتل الرجال والنساء والأطفال، والعنف الجنسي، ويدخل فيها أيضا تدمير المنازل والممتلكات وحرقها.

"ويعيد مجلس الأمن التأكيد على التزامه القوي بسيادة ميانمار واستقلالها السياسي ووحدة أراضيها، ويشدد على دعمه لحكومة ميانمار في سعيها إلى ترسيخ دعائم التحول الديمقراطي الجاري، ويشدد على أهمية الإصلاحات التي ترمي إلى التشجيع على إخضاع المؤسسات الحكومية للمساءلة، بخاصة المؤسسات العاملة في قطاعي الأمن والعدالة، وكسب ثقة شعب ميانمار.

"ويشدد مجلس الأمن على أن حكومة ميانمار تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها، بما في ذلك من خلال احترام سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتشجيعها وحمايتها.

"ويدعو مجلس الأمن حكومة ميانمار إلى كفالة عدم استخدام القوة العسكرية بشكل مفرط مرة أخرى في ولاية راخين، وعودة الإدارة المدنية إلى ممارسة مهامها، وإعمال سيادة القانون، واتخاذ خطوات فورية تتماشى مع التزاماتها وتعهداتها التي تفرض عليها احترام حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة والطفل وأبناء الفئات الضعيفة، دون تمييز وبصرف النظر عن العرق أو الدين أو الجنسية، ويهيب بحكومة ميانمار أن تتخذ تدابير تتماشى مع القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣) من أجل منع وقوع حوادث عنف جنسي، ويشجع في هذا الصدد حكومة ميانمار على التعاون مع الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.



”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ أيضاً إزاء التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف طائفي، ويدعو حكومة ميانمار إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للتحريض على العنف أو الكراهية، واستعادة السلام والوثام بين الطوائف من خلال الحوار وعملية مصالحة شاملة واحترام سيادة القانون.

”ويعرب مجلس الأمن عن جزعه إزاء التدهور الشديد والسريع للحالة الإنسانية في ولاية راخين، وعن قلقه البالغ إزاء تصاعد أعداد اللاجئين والنازحين داخليا، مما يسهم في زعزعة الاستقرار في المنطقة.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالخطوات الأولية التي اتخذتها حكومة ميانمار والوكالات الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الأفراد في ولاية راخين، بما في ذلك تمكين برنامج الأغذية العالمي من التحرك بحرية في الولاية، ويعرب عن قلقه البالغ لأن القدرة على إيصال المساعدات الإنسانية لا تزال محدودة جدا، ولأن الاحتياجات الإنسانية تتجاوز الإمدادات الحالية، ويطلب إلى حكومة ميانمار أن تكفل فوراً لوكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها، وكذلك باقي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية الأخرى، حرية التحرك في ولاية راخين بشكل آمن ودون عوائق، لكي يتسنى لها تقديم المساعدة الإنسانية، ويطلب إليها أيضا أن تكفل سلامة موظفي المساعدة الإنسانية وأمنهم.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها حكومة بنغلاديش، بمساعدة الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها والمنظمات غير الحكومية الأخرى، من أجل توفير الأمان والمأوى والمساعدة الإنسانية للفارين من العنف في ميانمار، ويشجع حكومة بنغلاديش على أن تستمر في مساعدتهم حتى يتمكنوا من العودة طوعاً إلى ديارهم في ظروف آمنة وكريمة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ عدم الإعادة القسرية، ويرحب بما تقدمه الدول من دعم إلى بنغلاديش، ويشجع الدول القادرة على تقديم المزيد من الدعم المالي واللوجستي إلى بنغلاديش والأمم المتحدة أن تفعل ذلك، وأن توجه هذا الدعم على وجه الخصوص إلى خطة الأمم المتحدة للاستجابة لأزمة اللاجئين الروهينغيا لخطة الاستجابة الإنسانية والجهات الإنسانية الأخرى المشاركة في هذه الجهود.

”ويرحب مجلس الأمن بتوقيع مذكرة تفاهم بشأن الحالة في ولاية راخين بين حكومتي ميانمار وبنغلاديش في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ويحث حكومة ميانمار على أن تعمل مع حكومة بنغلاديش ومنظمة الأمم المتحدة على إتاحة عودة جميع اللاجئين إلى ديارهم في ميانمار طوعاً وفي ظروف آمنة وكريمة، ويرحب في هذا الصدد بالالتزام بإنشاء الفريق العامل المشترك بين حكومتي ميانمار وبنغلاديش لتنفيذ عمليات العودة، ويحث حكومتي ميانمار وبنغلاديش على دعوة مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومسؤولي المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة إلى المشاركة الكاملة في الفريق العامل المشترك وفي تنفيذ هذه العمليات، ويدعو كذلك حكومة ميانمار إلى تسريع إجراءات عودة جميع النازحين داخليا إلى ديارهم في ميانمار طوعاً وفي ظروف آمنة وكريمة.

”ويرحب مجلس الأمن بقرار حكومة ميانمار بإنشاء ”آلية مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين“ (”آلية مؤسسة الاتحاد“) ويرحب كذلك بالتزامها بضمان استفادة جميع الطوائف في ولاية راخين من أعمال المساعدة الإنسانية والأعمال الإنمائية التي تجري في إطار هذه المبادرة دون تمييز وبصرف النظر عن الدين أو العرق. ويحث حكومة ميانمار على كفالة إسهام المؤسسة في عودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم في ولاية راخين طوعاً وفي ظروف آمنة وكريمة، وتمكين وكالات الأمم المتحدة من التحرك بحرية كاملة في الولاية.

”ويحث مجلس الأمن حكومة ميانمار وبنغلاديش والأمم المتحدة والجهات الأخرى الشريكة في العمل الإنساني على أن تولي اهتماما خاصا للاحتياجات المحددة للنساء والفتيات في جميع أعمال التقييم والتخطيط المتعلقة بالمساعدات الإنسانية وفي إيصال هذه المساعدات، وأن تكفل توافر الخدمات الطبية والنفسية المتخصصة لضحايا العنف الجنسي.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود المتواصلة التي تبذلها بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي، في سبيل تقديم المساعدة الإنسانية ودعم الحوار بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

”ويدعو مجلس الأمن حكومة ميانمار إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في ولاية راخين من خلال احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، دون تمييز وبصرف النظر عن العرق أو الدين، بما في ذلك من خلال إتاحة حرية الحركة لجميع الأفراد وتمكينهم جميعا من الوصول إلى الخدمات الأساسية على قدم المساواة والتمتع بحقوق المواطنة كلها بالقدر نفسه.

”ويرحب مجلس الأمن بالتزام حكومة ميانمار العلني بتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين برئاسة الدكتور كوفي عنان، وكذلك بالتزامها بإنشاء لجنة وزارية لكي تتولى تنفيذ التوصيات، ويحث جميع عناصر حكومة ميانمار على التعاون في تنفيذ هذه التوصيات بشكل عاجل وكامل.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية إجراء تحقيقات شفافة في المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها العنف والاعتداء الجنسيين والعنف ضد الأطفال، ومحاسبة جميع المسؤولين عن هذه الأفعال من أجل إنصاف الضحايا.

”وفي هذا الصدد، يدعو مجلس الأمن حكومة ميانمار إلى أن تتعاون مع جميع هيئات الأمم المتحدة وآلياتها وأجهزتها ذات الصلة، لا سيما مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وأن تستمر في التشاور بشأن فتح مكتب قطري لمفوضية حقوق الإنسان.

”ويدعو مجلس الأمن حكومة ميانمار إلى أن تُعجلَ بتمكين المؤسسات الإعلامية المحلية والدولية من التحرك بحرية كاملة ودون عوائق في ولاية راخين وباقي أنحاء البلد، وأن تكفل سلامة الإعلاميين وأمنهم.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل مساعيه الحميدة، وأن يتابع مناقشاته مع حكومة ميانمار، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل تقديم المساعدة إليها في هذا الصدد، ويشجعه على أن ينظر في تعيين مستشار خاص معني بميانمار، حسب مقتضى الحال.

”ويعتزم مجلس الأمن أن يستمر في متابعة الحالة في ميانمار عن كثب ويطلب إلى الأمين العام أن يحيط مجلس الأمن علما بالتطورات التي تتعلق بالحالة في ولاية راخين بعد ٣٠ يوما من تاريخ اعتماد هذا البيان.“